أثر تأمين الودائع للحد من المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي العراقي

دراسة حالة

The impact of deposit insurance to reduce banking risks In the Iraqi banking sector

Case Study

عبير رحمان سلطان abeersultan943@gmail.com

م. بلسم حسين رهيف المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية balsam@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

مستخلص: –

أنّ الغرض من هذا البحث هو بيان أثر تأمين الودائع للحد من المخاطر المصرفية إذ تواجه المصارف في بلدان العالم المختلفة العديد من المخاطر المتنوعة أدت الى ازمات مصرفية ومالية أدت الى تعثر وافلاس العديد من مصرفها، مما ادى الى قيام المصارف بإيجاد حلول سريعة ومناسبة للتخلص من هذه المصاعب المالية ومن هذه الحلول استخدام نظام حماية الودائع المصرفية لكثرة مخاطر وتوالي الازمات التي رافقت العمل المصرفي العراقي من سرقات وتزوير واختلاسات وظروف متغيرة وغير مستقرة، وقد جاءت اهمية دراسة موضوع البحث من خلال الاطار النظري للمخاطر المصرفية وكذلك الاطار النظري لضمان الودائع المصرفية، وكانت الدراسة التحليلية للقطاع المصرفي العراقي وتم تقديم الاقتراحات للتطوير اساليب العمل المتبعة في المصارف العراقية لحماية ودائع المودعين، وكذلك اقتراح الآليات التي يمكن استخدامها لضمان حماية الودائع في المصارف العراقية.

Abstract:

The purpose of this research is to demonstrate the impact of deposit insurance to reduce banking risks, as banks in various countries of the world face a variety of risks that led to banking and financial crises that led to the failure and bankruptcy of many of its bank, which led to the banks to find quick and appropriate solutions to get rid of these difficulties These solutions include the use of bank deposit protection system for the many risks and sequences of crises that accompanied the Iraqi banking work of thefts, forgery, embezzlement and changing and unstable circumstances. The importance of studying the subject of research through the theoretical framework of banking risks as well as the framework of consideration In order to guarantee bank deposits, the study was an analytical study of the Iraqi banking sector.

المقدمة

تسعى المصارف عادة لتمويل المشاريع الضخمة وذات المخاطر العالية لأنها تسعى إلى تعظيم أرباحها والتي قد تؤدي مثل هذه الخطوات إلى خسائر مالية ضخمة بالإضافة إلى تعرض المصارف إلى عمليات السرقة والاختلاس أو الحوادث كالحريق أو الانفجارات والتي تؤدي بدورها إلى خسائر مالية كبيرة، وبما أن مواردها المالية الحقيقية قد لا تكفي لتلبية سحوبات الودائع، فهناك ضرورة عملية لاستحداث آليات تسعف المصارف في مثل هذه المواقف، ومن هنا نشأت الحاجة لنظم ضمان وحماية الودائع لكي تساعد المصارف في هذه المواقف وتمكنها من تجاوز المواقف الصعبة وبالتالي تؤدي إلى الاستقرار المصرفي.

مشكلة البحث

ما هي الآليات التي يمكن تطبيقها في العراق لضمان حماية الودائع في المصارف العراقية ؟

هدف البحث

تقديم الاقتراحات المتعلقة بتطوير أساليب العمل المتبعة في المصارف العراقية لحماية ودائع المودعين وكذلك اقتراح الآليات التي يمكن استخدامها لضمان حماية الودائع في المصارف العراقية.

أهمية البحث

إن الدور المهم والعملي لأنظمة ضمان وحماية الودائع هو زيادة ثقة المودعين بالمصارف والتي تعد عاملا مهما جدا في العمل المصرفي، فهو بذلك خدمة كبيرة لشريحة واسعة من المودعين في المصارف العراقية، وفي الجانب الآخر فأن أهمية البحث تكمن في الوصول إلى نظام أو برنامج تتمكن بموجبه المصارف العراقية من تقديم خدمات وضمانات أكثر لمودعيها والعمل على حل مشاكل الفشل المالية التي قد تتعرض لها هذه المصارف في ظل المخاطر المحيطة بها واتخاذ ما يلزم لغرض الاستعداد لها مما يعزز قدراتها التنافسية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمخاطر المصرفية

أولا: مفهوم المخاطر المصرفية

لاشك في إن الصناعة المصرفية والمؤسسات المالية تعد من أكثر الصناعات والمؤسسات تعرضاً للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتعددت وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية الحاصلة ومستجدات العمل المصرفي، إن المخاطرة بمعناها العام تعني احتمالات تحقق الخسارة (العامري والبصري، ١٩٩٤: ٥) أو إنها التعرض إلى ضرر ناتج عن احتمالية وقوع بعض الأحداث غير المرغوب فيه (Fred.J,1996: 182) او تعرف المخاطر المصرفية أيضاً بأنها احتمالية تعرض المصارف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير أو تذبذب في العائد المتوقع من استثمار معين (النجار،٢٠٠٨: ١)

ثانياً: مستلزمات إدارة المخاطر المصرفية

يعد موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين وتستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية وتوجد هناك عوامل خارجية وداخلية تؤدي إلى الأزمات المصرفية فالعوامل الخارجية ترتبط بالاقتصاد الوطني أو بالاقتصاد العالمي، أما العوامل الداخلية فتتعلق بسوء الإدارة وضعف الرقابة الداخلية وضعف الرقابة الخارجية فضلاً عن أن السياسة العامة لإدارة المخاطر لا تقوم أحياناً على أسس تنظيمية شاملة وواسعة ولا يتم مراجعتها (بدران،٢٠٠٥: ٧٠) ويمكن القول في أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسة في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطر المقصود بها الحصول على أرباح أعلى، فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف (النجار، ٢٠٠٨: ١).

ثالثاً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

تكمن اهمية ادارة المخاطر من خلال الاتي: – (الحشاد،٢٠٠٤: ١٧)

١– المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة.

٢– تقدير المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.

٣– المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

٤– تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين العائد والمخاطرة.

٥– مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل الثانية، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام المصارف التي لم تستطع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي.

رابعاً: الهدف من ادارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر إلى التعرف على الأحداث المرتقبة والمخاطر المحتملة وقياس هذه المخاطر وتقدير الخسائر التي يمكن أن تتأتى عنها، وإدارتها من أجل إبقاء هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للمصرف أن يتحملها ومن ثم مساعدة الإدارة العامة على اختيار النشاطات والأعمال المصرفية المنوي القيام بها (بدران،٢٠٠٥: ٦٩)

المبحث الثاني: الإطار النظري لضمان الودائع المصرفية

أولاً: مفهوم نظام حماية الودائع المصرفية

إن من القضايا المصرفية المعاصرة، مسألة ضمان الودائع المصرفية أو حمايتها وأهميتها في استقرار النظم المصرفية والمالية، وتنشأ هذه القضية من أن المصارف وكما هو معلوم تؤدي وظيفة الوساطة المالية باستقطاب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى المستثمرين لتمويل المشروعات التنموية، وبينما تقوم المصارف بهذه المهمة فهي تعتمد بصورة أساسية على الودائع، ذلك لأن رؤوس أموالها لا تمكنها في العادة من مقابلة الطلب على التمويل بشكل كافً ثم إن المصارف وهي تسعى لتعظيم أرباحها تقدم التمويل لمشروعات استثمارية ذات مخاطر عالية ربما تؤدي بها لخسائر مالية كبيرة وطالما إن مواردها المالية الحقيقية لا تكفي لاسترداد أموال المودعين فهناك ضرورة عملية لاستحداث آليات تسعف المصارف في هذه المواقف ومن هنا نشأت الحاجة الضرورية والملحة لإنشاء نظم ضمان الودائع لتساعد في الاستقرار المالي والنقدي، (المغازه جي، ٢٠٠٨: ٣٢) وينصرف المفهوم

الأساسي لنظام حماية الودائع إلى حماية صغار المودعين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية للدولة من مخاطر إفلاس المصارف أو توقفها عن الدفع، وذلك من خلال مساهمة المصارف المشتركة في النظام في صندوق للتأمين على الودائع يغذى بموجب رسوم أو اشتراكات تلتزم تلك المصارف بسدادها أو من خلال تقرير حقوق امتياز للمودعين على حصيلة التصفية بالمصرف – في حال إفلاسه – في حدود مبالغ معينة من ودائعهم كحدود قصوى، وفي معظم الأحوال، يقوم النظام على أساس وضع حد أقصى من ودائع العميل الواحد لدى المصرف لكي يشمله التأمين وذلك تأكيداً على الغرض الأساسي من النظام وهو حماية صغار المودعين (الهندي،١٩٩٧: ١٩١).

ثانياً: ادارة نظام حماية الودائع وكيفية الاشتراك فيه

ان نظام حماية الودائع المصرفية يقوم على فلسفة التكامل بين طرفين الجهاز المصرفي من جهة ومن ثم المودعين الذين سيحصلون على الفوائد اقل على وداعهم مقابل التخلص من المخاطر والسلطة من جهة اخرى ومن ثم الاقتصاد الوطني إذ يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقية التي تخصص لإدارة أنظمة الحماية. (الطيب، ٢٠٠٧: ١)، ان أغلب الدول ادارتها لنظم حماية الودائع مختلفة، إذ هناك بعض الدول تدير هذه النظم عن طريق (القطاع الخاص) اي تبتعد الدولة وتترك الامر للمصارف لتنظيم شؤون حماية الودائع أو تدير الدولة هذه النظم بنفسها عن طريق السلطات النقدية (القطاع العام) فيعمل على تدعيم الجهاز المصرفي الثقة بالنظام المصرفي وسلامته وتنميه موارده الادخارية والإيداعيه وحماية اموال المودعين وثم الاقتصاد الوطني في حال فشل الرقابة بجميع عناصرها، ولاسيما تخفيف الاعباء عن السلطة النقدية وزيادة تكافل بين المودعين والمصارف والسلطة النقدية ومؤسسة ضمان الودائع (النابلسي،١٩٩٢: ٤٤). يمكن الاشتراك في هذا النظام أو عدم الاشتراك به فيظهر التباين والاختلافات بين الدول أذ تختلف انظمة الودائع التامين على الودائع من دولة الى اخرى من حيث الالزام المصارف والمؤسسات المالية المصرح لها قبول الودائع بالانضمام لنظام تأمين الودائع فبعض الدول يكون فيها التأمين الزامي وبعض الاخر يترك الحرية الاختيار للمصرف إذا يرغب بتأمين على ودائعه (حشاد،١٩٩٣: ١٢)

ثالثاً: مصادر تمويل انشطة حماية الودائع المصرفية

تختلف انظمة حماية الودائع من دولة لأخرى بالنسبة لمصادر تمويل انشطتها إذ ان بعض الانظمة تعتمد على اشتراكات المصارف المساهمة في صندوق حماية الودائع والاخر يعتمد على دعم دولة (الخزاعي، ٢٠٠٠: ٣٤) وهناك طريقتان للتمويل وهي كالاتي: -

١ – ان يكون مصدر تمويل عن طريق الاقساط الثابتة التي تدفعها المصارف المشتركة في مواعيد محددة وبالتالي يتعرض المصرف لعقوبات في حال تأخيره في دفع الاقساط المقررة عليه. ومن مميزات هذه الطريقة انها توفر اموال منتظمة لصندوق حماية الودائع مما يدعم ويقوي نظام الحماية ويزيد الثقة في نفوس المودعين (مبارك،٢٠١٠: ٣٨).

٢- ان تأتي الاموال عن طريق ترتيبات التي تتم لكل حالة خسارة على انفراد في هذه الحالة تفرض رسوم على المصارف المشتركة لتغطية الخسائر في حال حدوثها. ومن مميزات هذه الطريقة هو امكانية تقدير حجم الاموال المطلوبة لتغطية الخسائر التي حدثت فعلاً. (الهندي ١٩٩٧، ١٩٦)

المبحث الثالث: الجانب العملي

يعمل القطاع المصرفي العراقي ضمن بيئة نقدية ومصرفية ومالية أدت إلى نشوء مجموعة من الصعوبات والقيود والمخاطر التي واجهت عمل القطاع المصرفي لاسيما في الأجل القصير، مما أدى إلى التفكير بوضع بعض الوسائل الوقائية لتجنب المزيد من المعوقات أمام هذا القطاع ومن بينها مؤسسات لحماية الودائع المصرفية من هذه المخاطر لاسيما وإن العراق مقبل كما يبدو على اقتصاد السوق وما يترتب عليه من بدء عمليات التحرير المالي والتي ستضاعف من المخاطر التي تواجه المصارف.

لذلك يأتي هذا الفصل ليعنى بدراسة بعض ملامح البيئة النقدية والمالية والمصرفية في العراق ومن ثم المخاطر التي تواجه المصارف العراقية، لينتهي بوضع نظام مقترح للتطبيق لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية في العراق.

المخاطر المالية والمصرفية والائتمانية التي تواجه القطاع المصرفي التجاري العراقي

١- مخاطر سعر الفائدة

تظهر مخاطر سعر الفائدة عادة عندما يصبح سعر الفائدة الحقيقي سالباً وذلك لان هذا السعر هو الذي يستحق اهتمام المستثمر أو المودع وليس سعر الفائدة الاسمي وذلك لان الأخير يرتفع إذا ارتفع معدل التضخم في حين إن سعر الفائدة الحقيقي يتفادى أثر

الارتفاع في المستوى العام للأسعار في أسعار الفائدة، كما إن سعر الفائدة الاسمي يعطي مؤشراً خاطئاً وفي الحالتين نلاحظ امتناع المودع عن وضع ادخاراته لدى المصارف ومن ثم خسارة الاقتصاد لأموال كان يمكن الاستفادة منها في تطوير الاقتصاد العراقي، ونفس الحالة مع امتناع المصارف عن منح الائتمانات والتي ستؤثر سلباً على تأسيس المشاريع الاستثمارية المختلفة والتي هي بالأساس من أهم البنى الاقتصادية التحتية.

٢- مخاطر الاستثمار

تكون الاستثمارات لدى المصارف التجارية العراقية في الغالب قصيرة الأجل ولا تسهم في مشاريع طويلة الأجل حتى لا تعرض نفسها إلى المخاطر، بحيث تفضل الاستثمارات المحدودة والمضمونة ولآماد قصيرة، وكما نعلم إن هنالك علاقة طردية بين العائد والمخاطر، فبما إن المصارف التجارية العراقية تتجنب المخاطر لذلك فهي لا تحقق ربحاً عالياً، حيث لا تدخل في استثمارات طويلة الأجل.

٣- مخاطر التضخم

تعرضت المصارف التجارية العراقية إلى مخاطر ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والمطلوبات وبصورة عامة أثر ارتفاع الأسعار مباشرة على أعمال هذه المصارف مما جعلها تتبع سياسة حذرة جداً في منح الائتمان وفي الدخول بالاستثمارات.

٤- المخاطر الائتمانية تتعرض المصارف التجارية العراقية شأنها شأن المصارف العالمية إلى مخاطر عدم استرداد مبلغ الائتمان مع الفائدة المترتبة عليه مما يجعل هذه المصارف في موقف مالي صعب جداً، فتتخذ إجراءات معينة كتخفيض حجم القروض والسلف الممنوحة من قبلها، والتشدد في إجراءات منح الائتمان. إن ملامح البيئة النقدية والمصرفية في العراق التي أشير إليها في المبحث السابق من خلال المؤشرات التي تم استعراضها والتي تمثل معوقات أمام السياسة النقدية من ناحية، والتغير السياسي والاقتصادي الذي حصل في سنة ٢٠٠٣ والذي ترتبت عليه عدة تعديلات في قانون البنك المركزي وإصدار قوانين مصرفية أخرى انسجاماً مع التحول نحو اقتصاد السوق والتي من أهمها السماح للمصارف الأجنبية بالعمل في العراق مما سيؤدي إلى اشتداد المنافسة من ناحية أخرى، يجعلنا نفكر في إجراءات وقائية بالإضافة للوسائل العلاجية لحماية أموال المصارف والتي هي بالأساس ودائع المودعين، ومن بين أهم هذه الإجراءات إنشاء مؤسسة لضمان أو التأمين على الودائع المصرفية في المصارف العراقية.

هناك بدائل لإدارة نظام التأمين على الودائع يمكن الاستفادة منها في العراق لاختيار الملائم منها: -

١- أن تتولى جهة حكومية أدارة مؤسسة التأمين على الودائع المصرفية مثل البنك المركزي العراقي، حيث يخصص حساب مستقل لديه وهو حساب التامين على الودائع، تجمع فيه كل مساهمات وأقساط المصارف المشتركة في نظام حماية أو التأمين على الودائع المصرفية أو أي مصادر تمويل أخرى قد يتم الحصول عليها مثل المنح والمساعدات إلى المؤسسة المعنية بالتأمين على الودائع. ويفضل استخدام هذا البديل لما يملكه البنك المركزي العراقي من كفاءات وخبرات فنية وإدارية لاسيما في مجال الإشراف والرقابة والتدقيق على المصارف، ولكن بالمقابل يمكن أن يعاب على هذا البديل بأنه يلقي عبئاً إضافياً على البنك المركزي والذي قد يؤدي إلى الازدواجية في عمله في الإشراف على المصارف من حيث كونه مؤسسة تقع على قمة الهرم المصرفي تؤدي إحدى وظائفها الأساسية من ناحية، وتأدية الوظيفة نفسها تقريباً من حيث كونه يدير مؤسسة للتأمين على الودائع.

٢- تتولى جهة مصرفية خاصة إدارة مؤسسة التأمين على الودائع كما هو الحال مع اتحاد المصارف في فرنسا وايطاليا، ونعتقد أن هذا البديل غير مناسب لتطبيقه في العراق في الوقت الحاضر مع احتفاظنا بأهمية هذا البديل وتطبيقه مستقبلاً عندما تستقر الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلد ويتم إنشاء اتحاد المصارف العراقية بحيث يمكن له القيام بهذا الدور بعد أن يتم توفير الكفاءات والكوادر المؤهلة لقيام هذه المؤسسة بواجبها بمستوى يرتقي على الأقل إلى مستويات التجارب المماثلة في البلدان النامية.

٣. تتولى جهة حكومية متخصصة إدارة مؤسسة التأمين على الودائع المصرفية، وتكون مستقلة كما هو الحال مع مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية في الولايات المتحدة ومؤسسة ضمان الودائع في الهند.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

١- تواجه المصارف التجارية العراقية عدد من المخاطر مثل الديون المشكوك في تحصيلها بحيث لجأت هذه المصارف إلى بيع الضمانات والى رفع القضايا في المحاكم من أجل الحصول على مبالغ الائتمان، فضلاً عن ارتفاع عرض النقد خلال مدة الدراسة مما يؤثر على فاعلية تأثير البنك المركزي العراقي على المصارف التجارية بسبب وجود كمية كبيرة من العملة المصدرة لدى الجمهور، بالإضافة إلى عدم توفر سوق مالية متطورة في العراق مما يعيق زيادة الاستثمار أو زيادة التداول في الأسهم والسندات من قبل المستثمرين أو من قبل جمهور المودعين الذين لديهم الرغبة بالاستثمار في الأسواق المالية مما يستدعي التفكير في إنشاء مؤسسة للتأمين على الودائع في العراق من اجل المساعدة في تجنب هذه المخاطر وغيرها أو التقليل من أثارها.

٢- ان النظام الافضل المقترح للعراق هو اقامة مؤسسة متخصصة في موضوع ضمان الودائع، حيث تتولى جهة حكومية متخصصة إدارة مؤسسة التأمين على الودائع المصرفية وتكون جهة مستقلة لان التأمين على الودائع يعد من الامور الاساسية في استقرار الجهاز المصرفي، فضلا عن امكانية تطبيق نظام الاشتراك الاجباري في العراق يعد الافضل من اجل ضمان مساهمة جميع المصارف في نظام التأمين على الودائع.

التوصيات

١- يهيئ ويعد صندوق التأمين على الودائع ويقترح في توقيت البدء به بعد تهيئة الكوادر المناسبة والظروف الملائمة من اجل قيامه بأعماله. توفير الخبرات والكفاءات المناسبة والضرورية لدى المصارف ووجود نظام يحدد مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر وإمكانية حصر أي مخاطرة قد تحدث وكيفية الإلمام بها.

المصادر: -

المصادر العربية: -

١- العامري والبصري، محمد على، عبد الرضا شفيق، الأوراق المالية، مطبعة هيئة المعاهد الفنية، بغداد،١٩٩٤.
٢- النجار، فايق جبر، ادارة المخاطر المصرفية واجراءات الرقابة فيها، ٢٠٠٨.
٣- بدران، علي، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل ٢ مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٠٠، بيروت، ٢٠٠٥.
٤- الحشاد، نبيل، ادارة المخاطر المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٢٨٥، بيروت، ٢٠٠٤.
٥- المغازه جي، محمد ابراهيم هادي، امكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٦- الهندي، عدنان، جدوى انشاء مؤسسات ضمان الودائع، من الناحية التاريخية (دراسة مقارنة)، بحث منشور في كتاب (قضايا مصرفية معاصرة) اتحاد المصارف العربية، بيروت،١٩٩٧.
٧- الطيب، مصباح، مقارنة انظمة مؤسسات ضمان الودائع المصرفية في بعض الدول، ٢٠٠٧.
٨- النابلسي، محمد سعيد، جدوى اقامة مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية بحث منشور في كتاب (مؤسسات ضمان الودائع المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٢.
٩- الخزاعي، احمد سالم، التعثر المصرفي في الاردن، دراسة تحليلية مقارنة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠٠٠.
١٠-مبارك، يونس، نظم التأمين والضمان المتوفرة للأدوات والاستثمارات في الاسواق المالية الدولية، ٢٠١٠

المصادر الاجنبية

1- Weston, Fred J. Scott Bestey, and Eugene. F. Brigham, Essential of Managerial Finance, 11th ed., Fort Worth; The Deyden Press, 1996, p182